لنزع سلاح بيونغ يانغ النووي وتعزيز السلام

ترامب: قمة ثانية مع كيم في هانوي نهاية فبراير

الرئيس الأميركي ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون من القمة السابقة

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنّ القمّة الثانية بينه وبين الزعيم الكوري الشمالية كيم جونغ–أون ستعقد في العاصمة الفيتنامية هانوي في 27 و28 فبراير الجاري.

وسبق أن تم الإعلان عن البلد الذي سيحتضن هذه القمة وموعد عقدها، لكن ما لم يكن معروفاً هو في أي مدينة فيتنامية تحديداً ستجري هذه القمة الثانية، بعد القمّة التاريخية الأولى التي عقدت بين ترامب وكيم في سنغافورة في يونيو الماضي.

وقال ترامب في تغريدة على تويتر إنّ «ممثّلي غادروا لتوّهم كوريا الشمالية بعد اجتماع مثمر للغاية واتفاق على مكان وزمان القمة الثانية مع كيم جونغ–أون».

وأضاف أن «القمّة ستعقد في هانوي، فيتنام، في 27 و28 فبراير»، مؤكدا «أتطلّع لرؤية الزعيم كيم ولدفع قضية السلام قدما!».

ولم تعلن كوريا الشمالية أي معلومات رسمية عن القمة، كما لم يشر إليها كيم جونغ–أون خلال اجتماع مع كبار ضباط الجيش الجمعة. واختتم موفد الرئيس الأميركي إلى كوريا الشمالية ستيفن بيغون الجمعة زيارة استمرت ثلاثة أيام إلى كوريا الشمالية بهدف الإعداد لهذه القمة.

وقد أجرى من الأربعاء الى الجمعة محادثات مع الموفد الكوري الشمالي كيم هيوك–شول تركزت على سبل تحقيق تقدم بشأن «نزع السلاح النووي بشكل تامّ، وتطوير العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وإرساء سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية»، حسب بيان نشرته الخارجية الأميركية قبل ساعات من تغريدة ترامب.

واتفق موفدا البلدين على أن يجتمعا من جديد في 27 فبراير.

في سيول، أبلغ بيغون السبت وزير الخارجية الكوري الجنوبي كانغ كيونغ–هو بسير المحادثات في بيونغ يانغ. وأكد أنه ما زال هناك عمل يجب القيام به مع الكوريين الشماليين قبل قمة هانوي.

وقال بيغون لوزير الخارجية الكوري الجنوبي «هناك عمل شاق لا يزال يتوجب القيام به» مع كوريا الشمالية. وأضاف «إنني واثق من أن الطرفين يبقيان ملتزمين ويمكننا تحقيق تقدم حقيقي».

وأضاف المبعوث الأميركي «لا نعرف إلى أين سيؤدي ذلك لكننا في خضم حوار» والمناقشات مع بيونغ يانغ «كانت مثمرة».

وقال وزير الخارجية الكوري الجنوبي للمبعوث الأميركي إن «الولايات المتحدة تتمتع بالدعم الكامل» لسيول بشأن القمة المقبلة.

وقال ترامب إن كوريا الشمالية بلد يعاني من الفقر حاليا لكن يمكنها أن تأمل في أيام أفضل على الصعيد الاقتصادي. وكتب في تغريدة ثانية الجمعة «كوريا الشمالية، بقيادة كيم جونغ–أون، ستصبح قوة اقتصادية كبيرة».

وأضاف الرئيس الأميركي أن كيم جونغ أون «قد يفاجئ البعض لكنّه لن يفاجئني، لأنني تعرّفت عليه وأدرك تماماً إلى أي حدّ هو قادر».

وتابع ترامب الذي كان يصف كيم بأنه «رجل الصواريخ»، بحماس أن كوريا الشمالية «ستصبح كوريا الشمالية صاروخاً من نوع مختلف — صاروخاً اقتصادياً!».

وبعد أشهر من المزايدات وتبادل الشتائم، التقى ترامب في يونيو الماضي كيم في سنغافورة، في أول قمة بين الدولتين.

وتوصل كيم وترامب في لقائهما الأول إلى بيان غامض جدا يؤيد «إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي». لكن لم يتحقق أي تقدم منذ ذلك الحين بسبب عدم اتفاق الطرفين على المعنى الدقيق لهذا التعهد.

ويأمل المحللون في أن يفضي اللقاء الثاني إلى تقدم عملي.

وتطالب كوريا الشمالية بتخفيف العقوبات التي فرضتها عليها الأسرة الدولية ردا على برنامجيها النووي والبالستي المحظورين.

لكن الولايات المتحدة تعتبر أنه يجب الإبقاء على هذه العقوبات التي تخنق الشعب الكوري الشمالي إلى أن تتخلى بيونغ يانغ عن أسلحتها النووية.

كندا .. المؤبد لمسلح قتل 6 مسلمين داخل مسجد في كيبك

أصدرت محكمة كندية حكما بالسجن مدى الحياة بحق مسلح قتل 6 مسلمين باطلاق النار عليهم داخل مسجد في مقاطعة كيبيك (شمال شرقي) العام الماضي.

وذكرت صحيفة «ذا ستار» الكندية أن قاضي محكمة كيبك العليا، فرانسوا هوت، أصدر الحكم ، الجمعة، على ألكسندر بيسونيت (29 عاما) إثر إدانته في 6 تهم بالقتل العمد.

وأضافت أنه بموجب الحكم، سيقبع بيسونيت بالسجن لمدة 40 عاما دون قابلية الإفراج عنه بشكل مشروط قبل انتهاء المدة.

وقال هوت في بداية الجلسة إن «عمليات القتل هذه ستظل تكتبها دماء (الضحايا) في تاريخ هذه المدينة وهذه المقاطعة وهذا البلد للأبد».

يشار أن بيسونيت، فتح النار على مصلين داخل المسجد الواقع داخل المركز الثقافي الإسلامي في كيبك، أثناء صلاة العشاء يوم 29 يناير 2017، مما أسفر عن مقتل 6 وجرح 19.

وأوضحت الشرطة حينها إن بيسونيت «يعتنق أفكارا متطرفة».

وكان المجلس الوطني لمسلمي كندا، دعا مطلع العام الماضي في رسالة وجهها إلى ترودو، إلى اعتبار 29 يناير من كل عام، يوما رسميا لمناهضة الإسلاموفوبيا، وإحياء ذكرى الهجوم الذي استهدف مسجد كيبيك، دون استجابة رسمية.

لتمهيد الطريق لانسحاب أميركي منها

موفد واشنطن يأمل في التوصل إلى اتفاق سلام في أفغانستان قبل يوليو

الموفد الأميركي لأفغانستان زلماي خليل

أعرب الموفد الأميركي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد عن تفاؤله في التوصل إلى اتفاق سلام في هذا البلد «قبل الانتخابات» التي ستجرى في يوليو، ما يمهد الطريق لانسحاب أميركي يريده الرئيس دونالد ترامب.

وخليل زاد الذي عاد إلى واشنطن بعد جولة طويلة تخللتها ستة أيام متواصلة من الاجتماعات مع متمردي حركة طالبان في قطر، أوضح استراتيجيته أمام مركز الأبحاث «معهد الولايات المتحدة للسلام» في واشنطن.

وقال «من وجهة نظرنا التوصل إلى اتفاق سلام يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن». وأضاف «هناك انتخابات، أعرف ذلك وهذا يجعل التوصل إلى اتفاق سلام أمرا معقدا».

لكنه تابع «سيكون في صالح أفغانستان أن نتمكّن من التوصّل إلى اتفاق سلام قبل الانتخابات» المقررة في يوليو. وأضاف مازحا أنها «نتيجة 42 ساعة من النقاش مع طالبان»، مؤكدا أن «هناك متسعا من الوقت» لتحقيق ذلك.

وتجري واشنطن والحركة منذ الصيف مناقشات مباشرة غير مسبوقة لمحاولة إنهاء أطول نزاع في تاريخ الولايات المتحدة بدأ بعد اعتداءات سبتمبر 2001. وحينذاك كانت طالبان تحكم كابول وواشنطن تعتبر أفغانستان معقلا لتنظيم القاعدة.

لكن، بعد سقوط نظامها السريع، تحولت طالبان إلى حركة تمرد ما زالت تسيطر على جزء من أراضي البلاد على الرغم من وجود 14 ألف جندي أميركي حاليا بعد 17 عاما من الحرب.

ووعد ترامب خلال حملته الانتخابية بإنهاء هذا النزاع الذي قتل آلاف الأفغان و2400 جندي أميركي، وفي كل الأحوال بسحب قواته. وقد كرر هذا الهدف في خطابه عن حال الاتحاد في الكونغرس الأميركي الثلاثاء. وفي ديسمبر، ذكر مسؤولون أميركيون أن الرئيس قرر إعادة نصف القوات.

وقال خليل زاد إن «هدفي ليس التوصل إلى اتفاق انسحاب، بل إلى اتفاق سلام»، مؤكدا أن «اتفاق سلام يمكن أن يسمح بانسحاب». وتابع أن الذين يعتقدون أن الأميركيين سيرحلون «أيا كان الوضع (...) أساؤوا فهم موقف الرئيس» ترامب.

ونفى خليل زاد في تغريدة على تويتر الخميس وجود برنامج زمني لرحيل القوات، لكنه لم يستبعد بشكل واضح إمكانية خفض عديدها بدون انتظار اتفاق سلام نهائي. وقال الموفد الخاص إن «انسحابنا سيجري وفق بعض الشروط» وخصوصا «ألا يكون في أفغانستان أرهابيون يهددون الولايات المتحدة»، مؤكدا أن ذلك «خط أحمر».

وأضاف أن هاتين النقطتين تم التوصل إلى «اتفاق مبدئي» بشأنهما. وأشار إلى أن المتمردين تعهدوا «بألا تتمكن أي مجموعة إرهابية» من «استخدام أفغانستان» قاعدة، وواشنطن قبلت «بإطار لانسحاب أميركي ممكن يدرج في اتفاق شامل».

لكنه تابع أن «الأقوال لا تكفي عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي الأميركي»، مؤكدا أن التزام طالبان يجب أن يخضع «لآلية تنفيذ».

والخطوة المقبلة يجب أن تكون في نظر الولايات المتحدة دفع طالبان إلى خوض «حوار أفغاني» مع حكومة كابول، وهذا ما ترفضه الحركة حتى الآن معتبرة أن هذه الحكومة «دمية» بأيدي الأميركيين.

وقال خليل زاد إن مفاوضات بين الأفغان «هدف أساسي» لدى الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن طالبان والحكومة الأفغانية «يجب أن تجلسا على طاولة وتتوصلا إلى اتفاق».

وأضاف «لن يكون الأمر سهلا» لكن «لا يمكننا أن نتخذ القرارات التي يجب أن تتخذ» بين الأفغان أنفسهم. ورأى أن لقاء موسعا يشمل أطرافا وفاعلين آخرين في المجتمع الأفغاني يمكن أن يسمح بالالتفاف على رفض المتمردين لاجتماع على انفراد مع الحكومة.

وقال خليل زاد أن «رؤيتنا على الأمد الطويل هي أفغانستان تتمتع بسيادة كاملة ومستقلة». وأضاف «إذا قرروا أنهم لا يريدون قوات أجنبية، فنحن لا نريد أن نبقى في أماكن لا تريدنا إذا كان ذلك لا يهدد أمننا القومي من أفغانستان».

وأكد أن الحوار بين الأفغان سيكون عليه تسوية عقد كثيرة بدءا بوقف دائم لإطلاق النار، وكذلك تقاسم السلطة والمؤسسات ومكانة الإسلام بينما اشترطت طالبان مؤخرا تبني «دستور اسلامي» جديد.

توجيه الاتهام لامرأة تعاني من أمراض نفسية في حريق المبنى السكني بباريس

اتهمت امرأة تعاني منذ فترة من أمراض نفسية، رسميا بالتسبب بحريق في مبنى يضم شققا في باريس قضى فيه عشرة أشخاص، بحسب المدعين الفرنسيين.

وقال مدعي باريس إن تهمة اضرام حريق «نجم عنه وفيات» وجهت إلى المشتبه بها المحتجزة في سجن خاص بالمرضى النفسيين منذ توقيفها.

والحريق الذي اندلع الثلاثاء في الطوابق العليا للمبنى الكائن في الدائرة السادسة عشرة الراقية بباريس، تسبب بسقوط أكبر عدد من الضحايا في العاصمة منذ 2005.

وأصيب 30 شخصا أيضا في الحريق الذي اتى على جزء كبير من الجهة الخلفية للمبنى.

والمشتبه بها في الاربعينيات وكانت تقيم في المبنى. وخضعت للعلاج أكثر من 10 مرات في منشآت للأمراض النفسية في باريس في العقد الماضي.

وقبل ستة أيام فقط على الكارثة خرجت من عيادة بعد أن أكد طبيب أهليتها للمغادرة بعد بقائها 12 يوما في المركز، وفقا لما قال المدعي ريمي هايتز في مؤتمر صحافي في وقت سابق هذا الأسبوع.

وأظهرت مشاهد مروعة للحريق الذي اندلع ليلا، تصاعد ألسنة النار من النوافذ فيما كان رجال الإطفاء يتسلقون السلالم الضيقة لإنقاذ السكان وسط حالة من الهلع والبعض منهم بملابس النوم، من الطوابق العليا للمبنى المكون من ثماني طبقات.

وأكدت الشرطة أن المشتبه بها دخلت في مشادات متكررة مع أحد الجيران، وهو إطفائي، كان آخرها قبل وقت قصير على اندلاع الحريق.

وقالت الشرطة إنها كانت «ثملة لدى توقيفها وحاولت إضرام النار في سيارة».

ولها ايضا سوابق مع الشرطة ومنها التسبب بأضرار بسبب حريق لكن لم تتم إدانتها.

عواصف تحرم آلاف المنازل في سيدني من الكهرباء

حُرمت آلاف المنازل في سيدني من الكهرباء السبت بعد عواصف عنيف اجتاحت كبرى المدن الاسترالية متسببة أيضا بأزمة في حركة المرور ومحاصرة السيارات في مياه الفيضانات وإرجاء مباراة وطنية في كرة القدم.

وضربت أمطار غزيرة وصواعق أجزاء من سيدني في ساعة متأخرة الجمعة وبلغ منسوب الأمطار في بعض المناطق حوالى 60 ملم.

وفي أحد أحياء غرب سيدني الذي شهد فيضانات، وصل منسوب الأمطار إلى قرابة 42 ملم خلال 30 دقيقة فقط.

وقال بايرون دويل من مكتب الأرصاد في ولاية نيو ساوث ويلز لوكالة فرانس برس «كانت عاصفة تتقدم ببطء وسط الهواء الدافئ الرطب الذي كان يتحرك على الساحل ... مما تسبب بكل تلك الرطوبة».

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صور السيارات الغارقة في مياه الفيضانات على طرق رئيسية، وشارات ضوئية مكسرة وأشجار متساقطة.

وذكرت شركات تزويد الطاقة أن أكثر من 40 ألف مشترك تأثروا بانقطاع الكهرباء في ذروة العاصفة ليلا، فيما لا يزال أكثر من 5 آلاف مشترك بدون كهرباء السبت.

واستجابت فرق الإغاثة لأكثر من 4 آلاف طلب للمساعدة منها تسع عمليات إنقاذ من فيضانات في منطقة سيدني.

وقال متحدث باسم خدمة الطوارئ في ولاية نيو ساوث ويلز لوكالة فرانس بس إن عمليات الانقاذ كانت «كلها لسيارات محاصرة في مياه الفيضانات».

وانطفأ العديد من الأبراج الضوئية خلال المباراة وأثناء بث تلفزيوني حي مما تسبب في توقف المباراة موقتا.

وتشهد بعض المناطق الداخلية في الشرق جفافا قاسيا فيما قامت فرق الإطفاء في بعض ولايات الجنوب مؤخرا بجهود لاخماد حرائق غابات.

والحرارة المرتفعة ليست غير عادية في الصيف الاسترالي، لكن التغير المناخي رفع حرارة الأرض والجو وأدى إلى أيام أكثر حرا بكثير واندلاع حرائق، بحسب العلماء.

الصين تدعو إلى «محادثات سلمية» لحل الأزمة

غوايدو: سنفعل ما بوسعنا ليغادر مادورو السلطة

صرح المعارض الفنزويلي خوان غوايدو الذي اعترفت به حوالى أربعين دولة رئيسا بالوكالة للبلاد، أنه مستعد لكل شيء، بما في ذلك للسماح بتدخل عسكري لطرد نيكولاس مادورو من السلطة.

إلا أن رئيس البرلمان عبر في مقابلة مع وكالة فرانس برس، عن تأييده لحلول «بأقل كلفة اجتماعية» للتوصل إلى «انتخابات حرة» تخرج فنزويلا من أسوأ أزمة في تاريخها المعاصر.

وبينما كان جالسا على أريكة من الجلد، تحدث غوايدو (35 عاما) الذي درس الهندسة عن تطورات الأزمة السياسية منذ أن أعلن نفسه في 23 يناير رئيسا للبلاد واعترفت به نحو أربعين دولة على رأسها الولايات المتحدة.

وردا على سؤال عما إذا كان سيتردد في السماح بتدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة، قال غوايدو «سنفعل كل ما تقتضيه الضرورة، كل ما علينا فعله لإنقاذ أرواح بشرية ولنوقف موت أطفالنا».

وأضاف «سنفعل كل ما يمكن بأقل كلفة اجتماعية ويؤدي إلى إمكانية الحكم والاستقرار لنتمكن من الاستجابة للوضع الملح».

وتابع أن «ما يفعله مادورو هو محاولة إيجاد عدو خارجي ومحاولة إيجاد قضية مشتركة مع جزء من اليسار العالمي. لكن القضية ليست متعلقة بيمين ويسار، إنها مسألة إنسانية وسنبذل قصارى جهدنا بطريقة مستقلة وسيادية لإنهاء حالة اغتصاب السلطة و(إقامة) حكومة انتقالية و (إجراء) انتخابات حرّة».

وحول تقدم دخول المساعدة الإنسانية، قال غوايدو «عندما تتوفر لدينا الإمدادات الكافية سنقوم بمحاولة أولى لإدخالها. نعرف أن هناك عقبة في تيينديتاس (على الحدود مع كولومبيا) وأن القوات المسلحة تواجه معضلة كبيرة في قبول هذه المساعدات أو رفضها».

وعن سبب عدم حدوث انشقاقات كبيرة لمسؤولين في الجيش على الرغم من عرض العفو الذي أعلن عنه، قال غوايدو «يجب تعميق ذلك. رأينا قبل أيام جنرالا يعبر عن موقفه (المؤيد لغوايدو) علنا. رأينا ضباطا برتبة سرجنت يعبرون عن استيائهم، وحاليا يتعرضون للتعذيب».

في السياق نفسه، قالت وزارة الخارجية الصينية، إن على فنزويلا حل أمورها الخاصة بنفسها من خلال المحادثات السلمية، وإن الصين تؤيد جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ودعا الاتحاد الأوروبي ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية التي حافظت على خط معتدل بشأن فنزويلا إلى الحوار وإجراء انتخابات جيدة، طارحة موقفا مضادا لموقف واشنطن المتشدد، وقالت مجموعة الاتصال الدولية بشأن فنزويلا التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في أول اجتماع لها في مونتفيديو الأسبوع الماضي، إن «التدخل بقوة قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة».

وفي رد على هذا الاجتماع قالت وزارة الخارجية الصينية في بيان في ساعة متأخرة من مساء الجمعة، إن «الصين تؤيد جهود المجتمع الدولي بشأن التوصل لتسوية سلمية لقضية فنزويلا وأبدت أملها في أن تواصل كل الأطراف القيام بدور بناء».

وأضافت الوزارة «يجب أن يحل شؤون فنزويلا شعبها في إطار الدستور والقانون من خلال الحوار السلمي والقنوات الدبلوماسية».

دعوة لمحاكمة دولية لجنرالات ميانمار بتهمة إبادة الروهنغيا

دعا رئيس منظمة رصد الإبادة الجماعية، غريغوري ستانتن، إلى محاسبة الجنرالات الذين يقودون حملة إبادة ضد مسلمي الروهنغيا وبقية الأقليات في ميانمار.

جاء ذلك في كلمة خلال مشاركته بمؤتمر الحماية والمسؤولية في ميانمار، بنيويورك.

ولفت إلى إقامة محاكم دولية من أجل محاسبة المتورطين في أحداث الابادة الجماعية بدول مثل كمبوديا ورواندا والبوسنة.

وأضاف: «حاليا توجد المحكمة الجنائية الدولية، أول شيء يتوجب علينا فعله، هو نبذ الجنرالات الذين يقودون حملة إبادة ضد مسلمي أراكان والكاشين والشان وبقية العرقيات في ميانمار، من المجتمع، ومنع هؤلاء من السفر، وتجميد أصولهم المالية».

وتابع: «وفي نهاية المطاف يتوجب مثولهم أمام المحكمة».

ولفت إلى أن دولا مثل الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين والسنغال وماليزيا، بوسعها القيام بمحاكمات على صعيد عالمي على خلفية أحداث الابادة الجماعية.

وأردف: «حتى لو ارتكب هؤلاء الاشخاص الابادة الجماعية في ميانمار، فيمكن اعتقالهم ومحاسبتهم، عند سفرهم إلى تلك الدول».

ومنذ أغسطس 2017، أسفرت جرائم تستهدف الروهنغيا المسلمين في إقليم أراكان، من قبل جيش ميانمار وملبشيات بوذية متطرفة، عن مقتل آلاف الروهنغيا، بحسب مصادر محلية ودولية متطابقة، فضلا عن لجوء قرابة مليون إلى الجارة بنغلاديش، وفق الأمم المتحدة.

وتعتبر حكومة ميانمار الروهنغيا «مهاجرين غير نظاميين» من بنغلاديش، فيما تصنفهم الأمم المتحدة «الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم».